اختلاف نقاد الحديث في إثبات سماع راوٍ من شيخه " دراسة أنموذجية"

عبدالرحمن محمد عبد مشاقبة

الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها بكلية الشريعة وأصول الدين جامعة الملك خالد

amashagba@kku.edu.sa

Abstract

This research aims at studying a significant precise issue of the science of Illal al hadith, which is to discuss the validity of some narrators who al hadith critics have differed upon in proving their hearing from their shiekh. In view of the fact that,it was not proven that the narrator has heard al hadith from his sheikh or some others have refuted it. To achieve the aim of this study, I followed the incomplete inductive method in collecting the models studied and the reviewed data . Then I used the deductive and the critical approach in analyzing and studying these data to conclude a precise result for the issue of hearing . I devoted a chapter for each model.The most significant results of this study includes the following: the fact of proving hearing or refuting it is a matter of judgment according to what evidence the critic has found and has proven. it does not always taken on consideration the words of the critic who has proven the issue of hearing against the one who has denied it. The existence of many of the evidence used by al hadith critics to prove hearing or refuting it, and other results.

Keywords: The argument of alhadith critics, proven hearing, defuting of hearing, evidences

الملخص

يهدف هذه البحث إلى دراسة مسألة مهمة ودقيقة من مسائل علم علل الحديث، وهي الوصول إلى قول فصل في رواة اختلف نقاد الحديث في إثبات سماعهم من شيوخهم، فمنهم من يثبت السماع بين هؤلاء الرواة وشيوخهم، ومنهم من ينفيه .من أجل تحقيق هذا الهدف اتبعت المنهج الاستقرائي الناقص لجمع النماذج التي استعرضتها ودرستها، ثم استخدمت المنهج الاستنباطي والنقدي في تحليل هذه المعلومات ودراستها؛ لأجل الوصول إلى نتيجة دقيقة في هذا السماع المختلف فيه، وجعلت كل أنموذج قمت بدراسته في مطلب خاص به .وانتهيت أخيراً لتسجيل أهم نتائج البحث، ومنها: أن القول بثبوت السماع أو نفيه إنما هو مسألة اجتهادية بحسب ما يقع للناقد من أدلة أو قرائن، وكذلك أنه ليس دائما يقدّم قول المثبت للسماع على من نفاه، وأيضاً وجود العديد من القرائن التي يستعملها نقاد الحديث لإثبات السماع أو نفيه، وغيرها من النتائج.

الكلمات المفتاحية: اختلاف نقاد الحديث، ثبوت السماع، نفي السماع، القرائن

المقدمة

فقد اعتنى نقاد الحديث وأئمته بمسألة الحكم باتصال الحديث أو انقطاعه لما ينبني عليها من الحكم بقبول الحديث أو رده، والطريق الموصلة للتأكد من اتصال الحديث أو انقطاعه هي البحث في ثبوت سماع الراوي ممن روى عنه، أو عدم سماعه منه، خاصة عند من ذهب من الأئمة إلى اشتراط ثبوت اللقاء والسماع للحكم للحديث باتصال سنده

ونتيجة لهذه العناية بهذه المسألة وتحريهم فيها وتشديدهم، وقع بين الأئمة اختلاف في سماع بعض الرواة من شيوخهم، فمن النقاد من أثبته لهم، ومنهم من نفاه، كل بحسب ما وقع له من أدلة أو قرائن تثبت ذلك .ولما كانت الحالة هذه كان لابد من دراسة هذه الأقوال في الرواة المختلف في اثبات سماعهم من شيوخهم، وبيان الراجح منها؛ ليتسنى الحكم باتصال السند أو انقطاعه، ومن ثم قبول الحديث أو رده .ولما كان الرواة المختلف في اثبات سماعهم من شيوخهم عدد كبير لا يمكن حصره ببحث علمي محدود بعدد صفحات معين -خاصة في سماع التابعين من الصحابة - آثرت دراسة نماذج من هذه الاختلاف لتكون دليل على غيرها. وسيحاول البحث أن يجيب على الأسئلة التالية: هل وقع اختلاف بين النقاد في اثبات السماع بين راو وشيخه؟ ما القرائن التي يمكن اللجوء إليها لترجيح جانب على آخر. هل كل اختلاف في اثبات السماع أو نفيه يعتد به؟

تظهر أهمية الموضوع من خلال ما يلي: تعلق هذه المسألة بالحكم باتصال السند أو انقطاعه، وبالتالي قبول الحديث أو رده.، إظهار القرائن التي ينظر إليها نقاد الحديث ويعملونها في إثباتهم للسماع بين الراوي وشيخه أو نفيه.،بيان أهمية القرائن وأثرها في علم الحديث بوجه عام، وفي علم العلل بوجه خاص.

أهداف الموضوع : بيان أن الحكم بثبوت السماع أو نفيه إنما هو مسألة اجتهادية بحسب ما يقع للناقد من أدلة أو قرائن تؤيد إثبات السماع أو نفيه.،بيان عدم دقة قول بعض أهل الحديث أن قول المثبت للسماع مقدم على النافي.، توجيه طلبة العلم المختصين بالسنة وعلومها للكتابة في هذه المسألة والتوسع فيها.

منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي الناقص في جمع النماذج المذكورة في الدراسة التطبيقية، من خلال مراجعة الكتب التي اعتنت بالكلام في هذه المسألة، مثل كتب المراسيل بوجه عام، وكتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري، وكان اختيار النماذج بناء على موضوع البحث، وهو وجود اختلاف بين النقاد في إثبات السماع أو نفيه

واعتمد كذلك المنهج الاستنباطي من خلال الاستفادة من نتائج الدراسة التطبيقية عند الكلام عن الجانب النظري من هذا البحث.

وكان منهج الباحث يقوم على ذكر من أثبت السماع أولاً على وجه الإجمال، ثم ذكر أقوالهم تفصيلا، ثم ذكر من نفى السماع على وجه الإجمال، ثم ذكر أقوالهم تفصيلاً، ثم بعد ذلك تحليل أقوال كل فريق ودراستها للوصول إلى نتيجة في هذا السماع المختلف فيه.

الدراسات السابقة

تعد كتب المراسيل بوجه عام هي المصدر الأساسي لمادة هذا البحث، إلا أنها تذكر الأقوال مجملة فقط، دون دراسة لها أو ترجيح، وقمت بأخذ الأقوال منها ثم دراستها وتحليلها للوصول إلى قول فصل فيها، ولم يقف الباحث على دراسة علمية اعتنت بإبراز هذه المسألة على وجه الخصوص، إلا ما وقع في بعض الدراسات عرضا من الكلام في هذه المسألة لأجل الحكم باتصال الحديث أو انقطاعه، كما يوجد بعض المقالات المنشورة على شبكة الانترنت تعرضت لبعض السماعات بوجه عام.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يكون من مقدمة وتمهيد وخمسة مطالب وخاتمة، أما المقدمة فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع وأهدافه، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وهي كالتالي: التمهيد: أهمية البحث عن وجود السماع بين الرواة وأثره في الحكم على الحديث. **المطلب الأول**: اختلاف النقاد في سماع يحيى بن أبي المطاع من العرباض بن سارية ﷺ. **المطلب الثاني**: اختلاف النقاد في سماع مكحول الشامي من عنبسة بن أبي سفيان. **المطلب الثالث**: اختلاف النقاد في سماع مجاهد بن جبر من عائشة ﷺ. **المطلب الرابع**: اختلاف النقاد في سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب ﷺ. **المطلب الخامس**: اختلاف النقاد في سماع عمّار الدُّهني من سعيد بن جبير.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أهمية البحث عن وجود السماع بين الرواة و أثره في الحكم على الحديث

استعمل المحدثون السند لنفي الكذب عن حديث رسول الله ﷺ، واشترطوا لصحة الحديث شروطاً عديدة، منها: اتصال السند، وهذا يعني أن يكون كل تلميذ قد سمع الحديث من شيخه، على مذهب من يشترط ثبوت السماع

بينهما. والتفتيش عن السماعات مذهب قديم عند أهل الحديث، قال هشام بن عروة: " إذا حدثك رجل بحديث فقل: عمّن هذا؟ أو ممن سمعته؟ فإن الرجل يحدّث عن آخر دونه، يعني دونه في الإتقان والصدق[1].

لذا لم يدخر نقاد الحديث جهداً في سبيل تثبتهم من معرفة سماع الرواة بعضهم من بعض، فإذا حصل لهم ذلك حكموا للسند بالاتصال، وإن لم يتمكنوا من ذلك توقفوا فيه أو نفوه.

ومع عناية نقاد الحديث بهذه المسألة إلا أنه وُجِدَ في حالات كثيرة اختلافهم في إثبات السماعات بين الرواة، فمنهم من يثبتها، ومنهم من ينفيها، وهذا دليل عن أن هذه المسألة إنما هي اجتهادية تختلف الآراء فيها بحسب ما يقع للناقد من قرائن.

وأول ما ينبغي أن يتنبه له الباحث في محاولته دراسة اختلاف النقاد أن يتأكد من صحة وجود هذه الأقوال عن النقاد ودقة نقلها عنهم، وأضرب مثالاً لذلك.

قال أبو حاتم: "عطاء لم يسمع من عبدالله بن مسعود"[2].

قال العلائي: "وقال أبو حاتم: لم يسمع من ابن مسعود، وخطّأ من قال عنه سمعت ابن مسعود، وخالفه البخاري فأثبت له السماع من ابن مسعود"[3].

هذا نص كلام العلائي، ويظهر فيه أن البخاري يخالف أبا حاتم ويثبت السماع بين عطاء وابن مسعود، وبالرجوع إلى كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري وجدت عبارته كما يلي: "عطاء بن يسار، أبو محمد، مولى ميمونة، زوج النبي ﷺ، سمع أبا سعيد، وأبا هريرة، ﷺ، **ويقال**: ابن مسعود، وابن عمر، رضي الله عنهم"[4].

قلت: تبيّن بعد الرجوع لقول البخاري أنه لم يثبت السماع، بل ذكره بصيغة التمريض والتشكيك في ثبوته، فهو أقرب إلى نفيه من إثباته، وبذلك لا اختلاف بين أبي حاتم والبخاري في هذا السماع، والله أعلم. وخلال هذا البحث وجدت عدة دلائل[5] استعملها نقاد الحديث لأجل إثبات السماع بين راو وشيخه أو نفيه، من هذه القرائن:

---

[1] ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، "الجرح والتعديل"، (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1952م)، (2: 34).

[2] ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، "المراسيل" تحقيق شكرالله قوجاني، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1397ه)، (ص156).

[3] العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي، "جامع التحصيل في أحكام المراسيل"، تحقيق حمدي السلفي، (ط2، بيروت، عالم الكتب، 1986م)، (ص238).

[4] البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير"، طبع بإشراف محمد عبدالمعيد خان(دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن)، (6: 461).

أولاً: إقرار الراوي بأنه لم يسمع من شيخه.

ثانياً: قرينة الأكثرية.

ثالثاً: قرينة البلدية.

رابعاً: قرينة إخراج البخاري للراوي عن شيخه في صحيحه؛ لما علم من شرطه للحكم باتصال السند.

خامساً: قرينة أن يروى الحديث نفسه من طريق آخر بزيادة راو بين الراوي وشيخه.

سادساً: قرينة استعمال التاريخ.

سابعاً: قرينة المثبت مقدّم على النافي، وهذه القرينة على وجه الخصوص قد أخطأ في استعمالها الكثيرون من أهل الحديث، فمجرد أن وجد ناقد من النقاد أثبت السماع أخذوا بكلمته، محتجين بهذه القرينة، التي تبين لي في هذا البحث عدم دقتها.

قلت: هذه القرائن ظهرت لي بحسب الأمثلة والنماذج التي درستها، وربما يظهر مع التوسع بدراسة أمثلة أخرى قرائن جديدة، والقرائن -في ظني- لا حصر لها، فلكل حالة ما يخصها من ظروف وملابسات وقرائن.

المطلب الأول : اختلاف النقاد في سماع يحيى بن أبي المطاع من العرباض بن سارية ﷺ

نص الإمام البخاري رحمه الله على سماع يحيى بن أبي المطاع من العرباض بن سارية، فقد قال: " يحيى ابن أبي المطاع، القرشي، يعد في الشاميين، سمع عرباض بن سارية"[6]، وأخرج ابن ماجة في "سننه" قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا عبدالله بن العلاء، يعني ابن زبر، قال: حدثني يحيى بن أبي المطاع، قال: **سمعت** العرباض بن سارية، يقول: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم، فوعظنا موعظة بليغة... الحديث[7].

وخالفهم في إثبات هذا السماع: دُحَيماً، وتلميذه أبا زرعة الدمشقي، وهم من أهل بلد يحيى بن أبي المطاع، فنصوا على عدم سماعه من العرباض بن سارية، وبينوا أنه سماع لا يصح[8] فنجد في هذا المطلب أن الإمام البخاري

---

[5] هذه الدلائل ظهرت لي من خلال الأمثلة المذكورة في هذا البحث، ولعل من يدرس أمثلة أخرى تظهر له دلائل أو قرائن أخرى، فالقرائن لا حصر لها، قال ابن حجر: " ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها..."، النكت على ابن الصلاح، (2: 712).

[6] البخاري، "التاريخ الكبير"، (8: 306).

[7] ابن ماجة، "السنن"، المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، (1: 15)، حديث رقم 42.

[8] أبو زرعة الدمشقي، عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله، "التاريخ"، تحقيق شكرالله القوجاني، (ط1، دمشق، مجمع اللغة العربية)، ص605. استخدم دحيم علم الطبقات في إثبات نفي السماع بين يحيى وبين العرباض ببيان طبقاتهم وتواريخ وفاتهم، وانظر: ابن عساكر، علي بن الحسن، "تاريخ دمشق"، تحقيق عمرو العمروي، (ط1، بيروت، دار الفكر، 1415هـ)، (64: 376).

أثبت السماع، لكن دُحَيماً ومن تبعه من الشاميين ينفونه، فهل نقدّم قرينة المثبت على النافي، كما جرت عادة المحدثين في ذلك، ونصحح سماع يحيى من العرباض؟ أم نقدّم قول من نفوا السماع كونهم من علماء أهل بلده، وأن قول أهل بلد الراوي مقدّم على غيره؟ فأي القرينتين نُعْمل ونقدِّم ونرجّح؟

في هذا السماع المختلف فيه نجد أن نقاد المحدثين ومحققيه قدّموا كلام أهل بلد يحيى بن أبي المطاع ورجّحوه على كلام الإمام البخاري للأسباب الآتية:

أولاً: كونهم من أهل بلده وأعرف به وأخبر، خاصة دُحَيماً فهو مقدّم في معرفة الرجال الشاميين، قال الخليلي: "عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي، ويلقب بدُحَيْم، أحد حفاظ الأئمة، متفق عليه، ويعتمد عليه **في تعديل شيوخ الشام وجرحهم**"[9].

ثانياً: أن الإمام البخاري عنده أوهام في الرواة الشاميين، قال ابن عقدة: " قد يقع لمحمد بن إسماعيل الغلط في أهل الشام"[10].

وأكّد هذه المعلومة عن وقوع أوهام للإمام البخاري في بعض الشاميين غير واحد من أهل العلم، منهم:

ابن رجب الحنبلي، قال: "وقد ذكر البخاري في تاريخه: أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرباض اعتماداً على هذه الرواية، إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرباض ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، وممن ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي وحكاه عن دُحيم، **وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم**، والبخاري - رحمه الله - يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام"[11]. الذهبي، قال عقب ترجمته لأحد الرجال الشاميين: "والبخاري ليس بالخبير برجال الشام، وهذا من أوهامه"[12].

فظهر لنا هنا أن نقاد الحديث رجحوا نفي سماع يحيى بن أبي المطاع من العرباض بن سارية، بناء على قرينة أن من نفى السماع هم من أهل بلده، مضافا إليها أن المثبت للسماع قد نص غير واحد من العلماء على وجود أوهام له في الرواة الشاميين، وهذا يقوي الاعتماد على رأي دحيم بإعمال قرينة قول أهل بلد الراوي على قول غيره. ويستفاد من هذا المثال الرد على قول من قال: إنه في مسألة إثبات السماع يقدم قول المثبت للسماع على النافي؛ لأن معه زيادة

[9] الخليلي، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، (1: 450).

[10] الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، 15: 121، وابن عساكر، "تاريخ دمشق"، (58: 90).

[11] عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، "جامع العلوم والحكم"، تحقيق محمد الأحمدي، (ط2، القاهرة، دار السلام، 1424هـ)، (2: 759)، وذكر الذهبي في "تاريخ الإسلام" (12 :500) أن ابن عساكر أعرف برجال الشام من البخاري.

[12] محمد بن أحمد الذهبي، "تاريخ الإسلام" تحقيق بشار عواد، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003م)، (3: 230).

علم، قد تبين عدم دقتها، إذ أثبت البخاري السماع ونفاه دحيم وغيره، وأخذ أهل العلم بالحديث بقول دحيمٍ النافي للسماع لقوة القرائن المحتفة بكلامه، والله أعلم.

المطلب الثاني : اختلاف النقاد في سماع مكحول الشامي من عنبسة بن أبي سفيان

اختلف نقاد الحديث في سماع مكحول من عنبسة، فأثبت سماعه منه دحيماً فيما نقله عنه ابن عبدالبر، ويحيى بن معين في رواية. فقد ذكر ابن عبد البر حديثاً وعقّبه بقوله: " قد صحّ عند أهل العلم سماع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان، ذكر ذلك دحيم وغيره"[13]. وذكر البيهقي في "الخلافيات" عن الحاكم عقب حديث أخرجه: " وكان يحيى بن معين يثبت سماع مكحول من عنبسة، فإذا ثبت سماعه منه؛ فهو أصح حديث في الباب"[14].

وخالفهم في ذلك: أبو مسهر الدمشقي، ويحيى بن معين، وهشام بن عمار، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي.

فقد قال أبو مسهر: " لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان، ولا أدري أدركه أم لا"[15].

وقال مضر بن محمد في سؤالاته ليحيى بن معين: " سألت يحيى بن معين عن مس الذكر أي شيء أصح فيه" فأجاب ابن معين، وجاء في السؤال: " قلت -أي مضر-: فإن الإمام أبا عبدالله أحمد بن حنبل ﷺ يقول: "أصح حديث فيه حديث العلاء، عن مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة؟ " قال: هذا أضعفها. قلت: وكيف؟ قال: مكحول لم يسمع من عنبسة شيئاً"[16]، وقال يحيى بن معين أيضاً: "مكحول لم ير عنبسة"[17].

وقال هشام بن عمار: "لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان"[18].

وقال البخاري: " مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل، عن عنبسة"[19].

وقال أبو زرعة: " مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئاً[20]".

وقال أبو حاتم في "العلل" عقب حديث ذكره ابنه وفيه ذكر رجل بين مكحول وعنبسة: "هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة، وقد أفسده"[21].

---

[13] ابن عبدالبر، التمهيد، (17: 194)، ونقله عنه ابن دقيق العيد في "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"، (2: 305).

[14] البيهقي، الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة، (1: 322).

[15] ابن معين، التاريخ (رواية الدوري)، (4: 439).

[16] ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، (2: 303).

[17] ابن أبي حاتم، المراسيل، ص211.

[18] ابن عبدالهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، (1: 270)

[19] الترمذي، العلل الكبير، ص49، وانظر: سنن الترمذي، (1: 141)، قاله عقب الحديث رقم (84).

[20] ابن أبي حاتم، المراسيل، ص212.

وقال النسائي: " مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئاً[22]"، وكذا قال الطحاوي[23].

وقال الذهبي عقب حديث ساقه:" هذا حديث جيد الإسناد، لكن مكحول لم يلحق عنبسة"[24]، وغير من ذكرت أيضاً من المتأخرين قد نفوا السماع، وهم في ذلك تبعٌ للمتقدمين من النقاد.

قلت: أما من اثبت السماع، فيظهر من النص الذي نقله ابن عبدالبر عن دحيم موافقته له في ثبوت السماع، وهذا النقل عن دحيم لم أجده عند غير ابن عبدالبر.

ووجدت ابن حجر يؤيد ابن عبدالبر فيما ذهب إليه، فقال بعد أن عدّد بعض من نفى السماع من النقاد: "وخالفهم دحيم، **وهو أعرف بحديث الشاميين**: فأثبت سماع مكحول من عنبسة"[25]، وقوله: " وهو أعرف بالشاميين"، ترجيح منه لإثبات السماع بقرينة كونه ومكحول بلديّان. أما القول المنسوب ليحيى بن معين، وأنه يثبت السماع بين مكحول وعنبسة، ونقله البيهقي في الخلافيات عن الحاكم، فلم أجده عند غيره، وهو يناقض الأقوال المنقولة عنه التي نقلها تلاميذه الملازمون له: الدوري ومضر بن محمد، بل إن ابن دقيق العيد شكك في هذا النقل عن ابن معين، فقال بعد أن ساق النص عن ابن معين من كتاب الخلافيات للبيهقي: "كذا قال: "يحيى بن معين"! وقد قدمنا في حكاية مضر من جهة ابن الفضل خلاف ذلك"[26]، فهذا يدلنا على أن النقل عن ابن معين بثبوت السماع بين مكحول وعنبسة لا يثبت.

أما ترجيح ابن حجر بثبوت السماع بناء على قرينة البلديّة، فيرد عليه بأن هشام بن عمار وأبا مسهر، وهما ممن نفى السماع، من بلد مكحول أيضاً، فكيف تأخذ بقول دحيم كونه بلدي مكحول وتترك قول هشام وأبي مسهر وهما بلديان له أيضاً، بل ترجيح قولهما على قوله أولى خاصة أنه قول دحيم لم ينقله إلا ابن عبدالبر ويعد من المتأخرين، حتى من كتبَ في تاريخ دمشق ورجالاتها لم يذكروا هذا النص عنه، فأين كانوا عنه، وهم المختصون بذلك؟.

إذا تبين ذلك ترجّح لدي قول من نفى السماع، وذلك لما يلي:

أولاً: أنه قول الأكثر، كما تقدم ذكره.

---

[21] ابن أبي حاتم، علل الحديث، (2: 425).

[22] النسائي، السنن، (3: 265) قاله عقب الحديث رقم (1815).

[23] الطحاوي، شرح معاني الآثار، (1: 75).

[24] الذهبي، معجم الشيوخ الكبير، (2: 127).

[25] ابن حجر، التخليص الحبير، طبعة قرطبة، (1: 217).

[26] ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، (2: 305).

ثانياً: أنه قد جاء في بعض طرق الحديث التي يرويها مكحول عن عنبسة زيادة رجل بينهما، كما أشار إلى ذلك الإمام البخاري وأبو حاتم، وهذا يدل على انقطاع السند بينهما، وانظر إلى قول البخاري: "مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل، عن عنبسة"[27]، وقول أبي حاتم: "هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة، وقد أفسده"[28]، قال ابن رجب: " إن كان الثقة يروي عمن عاصره أحياناً، ولم يثبت لقيه له، ثم يدخل أحيانا بينه وبينه واسطة، فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه"[29].

ثالثاً: أن ما رجح ابن حجر فيه اثبات السماع لا يصلح للترجيح في هذا المثال؛ لوجود نقاد آخرين من أهل بلد مكحول خالفوا دحيما فيما ذهب إليه، بل للنافين أن يحتجوا بقرينة البلدية بين أبي مسهر وهشام بن عمار ومكحول، خاصة أن قول دحيم يشوبه سك كبير في ثبوته.

المطلب الثالث: اختلاف النقاد في سماع مجاهد بن جبر من عائشة ﵂

اختلف النقاد في سماع مجاهد من عائشة ﵂، وممن أثبت السماع: علي بن المديني، فقد نقل مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال"، أنه قال: " لا أُنكر أن -يكون مجاهد لقي جماعة من الصحابة وروى عن طائفة منهم، وقد سمع من عائشة"[30].

وكذلك أثبته: الكلاباذي[31]، وابن حبان، حيث قال: " من زعم أن مجاهداً لم يسمع من عائشة كان واهماً في ذلك"[32] والذهبي، وقال: " سمع منها شيئا يسيراً"[33].

في مقابل ذلك نفى هذا السماع وأنكره: شعبة بن الحجاج[34]، ونصّ يحيى القطان وأبو حاتم وابن معين على أنه لم يسمع منها، وقال أبو حاتم: " مجاهد عن عائشة مرسل"[35].

---

[27] الترمذي، العلل الكبير، ص49، وانظر: سنن الترمذي، (1: 141)، قاله عقب الحديث رقم (84).

[28] ابن أبي حاتم، علل الحديث، (2: 425).

[29] ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (2: 593).

[30] مغلطاي بن قليج، "إكمال تهذيب الكمال"، تحقيق عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، (ط1، القاهرة، دار الفاروق الحديثة، 2001)، 11: 78، وانظر: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م)، 4: 451، وأبو زرعة العراقي، "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل"، تحقيق عبدالله نوارة، (الرياض، مكتبة الرشد)، ص295،

[31] الكلاباذي، أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين، "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد"، تحقيق عبدالله الليثي، (ط1، بيروت، دار المعرفة، 1407ه)، 2: 731.

[32] ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، "صحيح ابن حبان"، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1988م)، 7: 290، عقب الحديث رقم 3021.

[33] الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، 4: 451.

[34] أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال"، تحقيق وصي الله عباس، (ط2، الرياض، دار الخاني، 1422ه)، 2: 94.

قلت: يظهر لي بعد دراسة ظروف رواية مجاهد بن جبر عن عائشة ﵂ وملابساتها، رجحان القول بإثبات سماعه منها، وذلك للقرائن التالية:

أولاً: إخراج الإمام البخاري في "صحيحه" لرواية مجاهد عن عائشة وفيها التصريح بالسماع[36]، ومعلوم عند أهل الحديث أن الإمام البخاري يشترط ثبوت اللقاء والسماع بين الراويين المتعاصرين، فجعل العلماء مجرد رواية راوٍ عن آخر في صحيحه، دليلٌ على إثبات سماعه منه، وفي هذه الرواية على وجه التحديد قال الرشيد العطار مستدلاً بها على إثبات سماع مجاهد من عائشة: " وفي ظاهر لفظ هذا الحديث ما يدل على سماع مجاهد من عائشة ولهذا أخرجه البخاري ولو لم يكن عنده كذلك لما أخرجه لأنه يشترط اللقاء وسماع الراوي ممن روى عنه مرة واحدة فصاعدا والله أعلم"[37].

وقال العلائي أيضاً: "وحديثه عنها في الصحيحين، وقد صرّح في غير حديث بسماعه منها"[38].

ثانياً: ما ذكره ابن حبان أيضاً، إذ قال: " ماتت عائشة سنة سبع وخمسين، وولد مجاهد سنة إحدى وعشرين في خلافة عمر، فيدلك هذا على أن من زعم أن مجاهدا لم يسمع من عائشة كان واهما في ذلك"[39]، قلت: فيكون عمره عند وفاتها ستة وثلاثين عاماً.

ثالثاً: ما ذكره ابن حجر في تأييد إثبات السماع، حيث قال في رده على قول ابن أبي حاتم بأنه لم يسمع من عائشة: "وقع التصريح بسماعه منها عند البخاري في غير هذا الإسناد، وأثبته علي بن المديني فهو مقدم على من نفاه"[40].

---

[35] ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، "المراسيل" تحقيق شكرالله قوجاني، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1397ه)، ص204، 205، و"الجرح والتعديل"، (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1952م)، 8: 319.

[36] البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح، كتاب العمرة، باب كم اعتمر النبي ﷺ، حديث رقم 1775، ومسلم بن الحجاج في "صحيح"، كتاب الحج، باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانهن، حديث رقم 1255.

[37] الرشيد العطار، أبو الحسين يحيى بن علي بن عبدالله، غرر الفوائد المجموعة، تحقيق محمد خرشافي، (ط1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1417ه)، ص331، وفي كتابه الكثير من الأمثلة، فليراجع.

[38] العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي السلفي، (ط2، بيروت، عالم الكتب، 1407ه)، ص273.

[39] ابن حبان، صحيح ابن حبان، 7: 291.

[40] ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أخرجه محب الدين الخطيب، (بيروت، دار المعرفة، 1379ه)، 1: 413، وقد قاله عقب حديث يرويه مجاهد عن عائشة، وذكر أن بعضهم أعل الحديث بالانقطاع بين مجاهد وعائشة مستنداً على قول لأبي حاتم في ذلك، فردّ عليهم ابن حجر.

ففي هذا المثال اجتمعت أكثر من قرينة ترجح صحة سماع مجاهد من عائشة، وهي: إخراج الإمام البخاري لحديث فيه تصريحه بسماعه منها، وقرينة التاريخ، وقرينة المثبت مقدم على النافي، ولعل قول الذهبي هو الأقرب للصواب، حيث قال: "سمع منها شيئا يسيراً"

المطلب الرابع: اختلاف النقاد في سماع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب ﷺ

ذهب الإمام أحمد وابن المديني وابن وضاح القرطبي والحاكم والنووي إلى إثبات سماع سعيد من عمر بن الخطاب ﷺ. فقد سأل أبو طالب الإمام أحمد: "سعيد بن المسيب عن عمر حجّة؟ قال هو عندنا حجّة، قد رأى عمر، وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل"[41].

وقال ابن عبدالبر:" وكان علي بن المديني يصحح سماعه – أي سعيد- من عمر"[42].

وقال أيضاً: "قال ابن وضاح: ولد سعيد بن المسيب لسنتين مضتا من خلافة عمر، وسمع منه كلامه الذي قال حين نظر إلى الكعبة: اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام"[43].

وقال الحاكم: "وقد أدرك سعيد بن المسيب [أبا بكر][44] وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب وطلحة والزبير، إلى آخر العشرة، وليس في جماعة التابعين من أدركهم وسمع منهم غير سعيد وقيس بن أبي حازم"[45].

وقال أيضاً: "فأما سماع سعيد من عمر فمختلف فيه، وأكثر أئمتنا على أنه قد سمع منه، وهذه ترجمة معروفة في المسانيد"[46].

وقال النووي: "قد رأى عمر وسمع منه"[47].

---

[41] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل"، (4: 61)، ابن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، (1: 552).

[42] ابن عبدالبر، التمهيد، (23: 94).

[43] المصدر نفسه، (23: 93).

[44] ذِكْرُ أبي بكر في هذا الكلام وهم بيّن، وأشار إلى ذلك العراقي في "التبصرة" (2: 162)، فقال: "وقد أُنكِرَ ذلكَ على الحاكمِ؛ لأنَّ سعيدَ بنَ المسيبِ إنما وُلِدَ في خلافةِ عمرَ، بلا خلافٍ، فكيفَ يسمعُ مِنْ أبي بكرٍ؟" وقد ذكر د. أحمد فارس السلوم محقق كتاب "معرفة علوم الحديث" أن ذكر أبا بكر موجود في نسخة واحدة فقط من النسخ التي اعتمدها. ومما يؤيد ذلك أيضاً أنه لا ذكر لأبي بكر في كلام الحاكم في نسخة ابن الصلاح من كتاب المعرفة، إذ نقل ابن الصلاح بعض كلام الحاكم يُعرف منه أنه لا ذكر لأبي بكر فيه، فقد قال ابن الصلاح: "وذكر الحاكم قبل كلامه المذكور: أن سعيداً أدرك عمر فمن بعده إلى آخر العشرة"، مقدمة ابن الصلاح ص406، (تحقيق ماهر الفحل) وأيضاهذا النص من الحاكم غير مذكور في التحقيقات الأخرى للكتاب غير تحقيق السلوم، ولعل النسخة الوحيدة التي فيها ذكر أبي بكر كانت نسخة قبل التنقيح.

[45] الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيّع، معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، تحقيق أحمد فارس السلوم، (ط1، بيروت، دار ابن حزم، 1424ه)، ص169-170.

[46] الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيّع، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مقبل الوادعي، (ط1، القاهرة، دار الحرمين، 1417ه)، (1: 203-204).

قلت: يظهر من تصرّف الإمام البخاري كذلك في تاريخه أنه يقول بسماع سعيد بن المسيب من عمر، فقد جاء في ترجمته لإبراهيم بن طريف: " قال ابن عيينة: حدثنا إبراهيم، سمع حميد بن يعقوب، سمع سعيد بن المسيب، قال: **سمعت من عمر كلمة، لم يسمعها أحد غيري**، حين رأى البيت، قال: اللهم أنت السلام، ومنك السلام"[48].

وفي مقابل ذلك ذهب الإمام مالك ويحيى القطان والواقدي وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن حزم الأندلسي إلى عدم سماعه منه. فقد قال الإمام مالك: "لم يسمع سعيد بن المسيب من عمر بن الخطاب شيئًا قط"[49]، "وسُئل مالكاً عن سعيد بن المسيب هل أدرك عمر؟ قال: لا ولكنه ولد في زمان عمر فلما كبر أكبّ على المسألة عن شأنه وأمره حتى كأنه رآه"[50].

وقال إسحاق بن منصور: "قلت ليحيى بن سعيد: يصح لسعيد بن المسيب سماع من عمر؟ قال: لا"[51].

وقال الواقدي: "يروى أنه سمع من عمر، ولم أر أهل العلم يصححون ذلك وإن كانوا رووه"[52].

أما ابن معين فهناك عدة نقولات عنه في ذلك:

قال الدوري: سمعت يحيى يقول: "سعيد بن المسيب قد رأى عمر وكان صغيرًا. قلت ليحيى: هو يقول: وُلدت لسنتين مضتا من خلافة عمر. فقال يحيى: ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً!!"[53].

ونقل الدوري أيضاً: "سمعت يحيى يقول في حديث سعيد بن المسيب أنه رأى عمر بن الخطاب فلم يُثبت له سماعًا. فقلت: أليس يُروى عن سعيد بن المسيب أنه قال: وُلدت لسنتين مضتا من خلافة عمر؟ فقال: ليس هذا بشيء، ولم يُثبت له من عمر سماعًا"[54].

وسأله الدارمي عن سماع سعيد من عمر، فقال: " قال: يقولون: لا"[55]، وقال ابن محرز: "سمعت يحيى بن معين وقيل له: سعيد بن المسيب رأى عمر؟ قال: لا"[56].

---

[47] النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية)، (1: 219).

[48] البخاري، "التاريخ الكبير"، (1: 294)، وإسنادها حسن، وانظر (3: 510)، وهي رواية صحيحة الاسناد.

[49] ابن معين، "التاريخ"، رواية ابن محرز، (1: 128).

[50] الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق أكرم العمري، (ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1401ه)، (1: 468)، وقوله هذا يخالف ما عليه اتفاق أهل العلم كما سيأتي بعد قليل.

[51] ابن أبي حاتم، المراسيل، ص71، أبو زرعة العراقي، تحفة التحصيل"، (ص128).

[52] ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، (ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2001م)، (7: 120).

[53] ابن معين، "التاريخ"، رواية الدوري، (3: 191)، مسألة رقم 858.

[54] المصدر نفسه، (3: 216)، مسألة رقم 999.

[55] ابن معين، "التاريخ"، رواية الدارمي، (ص117)، مسألة رقم 359.

[56] ابن معين، "التاريخ"، رواية ابن محرز، (1: 131).

قلت: في هذه النقولات عن ابن معين نجد أنه أثبت رؤية سعيد لعمر ولكنه ينفي سماعه منه، ويقول: "ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً!!"، ثم بعد ذلك نجده ينفي أن يكون قد ولد لسنتين مضتا من خلافة عمر، وهنا ابن معين يعارض نفسه أولاً، ويعارض أهل الحديث ثانياً، أما معارضته لنفسه؛ لأنه سبق وأثبت رؤية سعيد لعمر، أما معارضته لأهل الحديث؛ فإنه قد ثبت عندهم ولادة سعيد لسنتين مضتا من خلافة عمر ونقل ابن عبدالبر اتفاقهم على ذلك[57]، والعراقي أيضاً كما تقدم[58]، فلا وجه لإنكاره ولادة سعيد في زمن عمر ﷺ.

أما قول ابن معين: "ابن ثمان سنين يحفظ شيئاً!!"، فهو جارٍ فيه على مذهبه في مسألة سماع الصغير، وأنه لا يرى صحة سماع من كان دون الخامسة عشرة[59].

قلت: والجمهور على خلاف مذهب ابن معين، ونقل الخطيب البغدادي في مسألة صحة سماع الصغير أقوالاً كثيرة لأهل العلم، وأن الجمهور قبلوا رواية من ضبط منهم وصححوا سماع من كان في سن الخامسة مثل محمود بن الربيع، ويوسف بن عبدالله بن سلام، وغيرهم[60]، فإذا تبيّن هذا فلا وجه لإنكار ابن معين وتعجبه من سماع ابن ثمان.

وممن نفى سماع ابن المسيب من عمر أيضا: أبو حاتم الرازي، فقد قال ابنه: "سمعت أبي يقول: قول سعيد ابن المسيب عن عمر مرسل، يدخل في المسند على المجاز"[61].

وقال ابن حزم: "لم يسمع سعيد من عمر شيئا إلا نعيه النعمان بن مقرن"[62].

وبالبحث والجمع والدراسة تبين لي وجود فريق ثالث في هذه المسألة، وهم من ذهبوا إلى سماعه من عمر بعض الروايات لا كل ما روى عنه، منهم: الذهبي، وابن رجب الحنبلي.

فقد قال الذهبي في ترجمته لسعيد: "سمع من عمر شيئاً يسيراً"[63].

---

[57] التمهيد (6: 301).

[58] التبصرة والتذكرة، (2: 162).

[59] قال ابن معين: "حَدُّ الغلام في كُتَّاب الحديث أربع عشرة أو خمس عشرة سنة"، وقد أنكر عليه الإمام أحمد هذا القول، وجمهور أهل الحديث على خلاف مذهب ابن معين.

[60] ينظر تفصيل هذه المسألة: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية معرفة أصول علم الرواية، تحقيق ماهر الفحل، (ط1، الدمام، دار ابن الجوزي، 1432هـ)، (1: 183) وما بعدها، وابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (1: 171) حيث ذكر الخلاف بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في هذه المسألة.

[61] ابن أبي حاتم، المراسيل، ص71.

[62] ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، المحلى بالآثار، تحقيق أحمد شاكر، (ط1، بيروت، دار الفكر)، (8: 43)، (9: 40)، (9: 294) وفي غيرها من المواضع.

[63] الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419)، (1: 44).

وقال ابن رجب الحنبلي معلقاً على كلام أحمد بن حنبل السابق[64]: " ومراده أنه سمع منه شيئاً يسيراً، لم يرد أنه سمع منه كل ما روى عنه، فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك كله منه قطعا".

قلت: من جميع ما سبق يترجّح لدي والله أعلم صحة سماع سعيد بن المسيب من ابن عمر ويقيّد هذا السماع بما ذهب إليه الذهبي وابن رجب الحنبلي من أنه سمع من عمر شيئاً يسيراً وليس كل ما يروي عنه قد سمعه منه، والقرائن الدالة على ذلك:

أولاً: التاريخ، فقد أدرك من حياة عمر بن الخطاب ثمان سنوات، وأهل الحديث على صحة سماع من كان في الخامسة والسادسة.

ثانياً: وجود أحاديث بأسانيد صحيحة فيها سماعه من عمر بن الخطاب، تقدّم الإشارة إليها.ومنها أيضاً، ما أشار إليه ابن حجر في " التهذيب" إذا قال: " وقع لي حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر"، فذكره بإسناده، وقال: "هذا الإسناد على شرط مسلم"[65].

ثالثاً: إعمالاً لقاعدة المثبت مقدم على النافي، فهذه القرينة إن كان غيرها أقوى منها فلا نُعْملها، كما تقدم في المطلب الأول، وإن وافقت غيرها من القرائن فعضدتها وقوتها أخذنا بها.

رابعاً: اختصاصه بعمر بن الخطاب وأقضيته وأحكامه، حتى أن ابن عمر كان يسأله عنها، وتلقيبه براوية عمر[66].

خامساً: مع كثرة روايته عن عمر، إلا أن صاحب الثمان سنوات لا يمكن بحال أن يروي كل هذه الروايات عن عمر بن الخطاب في هذه السن؛ فلأجل ذلك قلت: إنه سمع من عمر، ولم يسمع كل ما روى، ولكن أهل النقد من المحدثين على أن سماع الراوي من شيخه حديثاً واحداً فقط يثبت له السماع بالجملة.

وقد ذكر ابن حجر في "فتح الباري" حديثاً لم يسمعه سعيد من عمر بن الخطاب، قال ابن حجر: "لفظ رواية سعيد بن المسيب: "مر عمر في المسجد وحسان ينشد، فقال: كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك، ثم التفت إلى أبي هريرة، فقال: أنشدك الله ... الحديث"، ورواية سعيد لهذه القصة عندهم مرسلة؛ لأنه لم يدرك زمن المرور،

[64] ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، (ط1، الأردن، مكتبة المنار، 1407هـ)، (1: 552)

[65] ابن حجر، تهذيب التهذيب، (4: 77).

[66] الفسوي، المعرفة والتاريخ، (1: 470).

ولكنه يُحمل على أن سعيداً سمع ذلك من أبي هريرة بعد، أو من حسان، أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد"[67].

المطلب الخامس : اختلاف النقاد في سماع عمّار الدُّهني من سعيد بن جبير

اختلف نقاد الحديث في إثبات سماع عمار الدهني من سعيد بن جبير، فقد أثبت سماعه منه البخاري ومسلم والعقيلي، ونفاه عنه أحمد بن حنبل والعقيلي.

أما الإمام البخاري فقد قال في تاريخه: "عمار بن معاوية، أبو معاوية الدهني، ...، سمع أبا الطفيل وسعيد ابن جبير"[68].

وقال مسلم: " أبو معاوية عمار بن أبي معاوية الدهني سمع أبا الطفيل وسعيد بن جبير"[69].

وفي مقابل ذلك ذكر العلائي والعراقي قول الإمام أحمد: "لم يسمع من سعيد بن جبير شيئاً"[70]، وذكر مغلطاي قول العقيلي: "يُحدث عن سعيد بن جبير ولم يسمع منه"[71].

قلت: بعد البحث والتدقيق في هذا السماع، تبيّن لي ما يلي:

أولاً: البخاري ومسلم نصّا صراحة على سماعه، ولعل مما يقوي سماعه عند من يذهب مذهبهما أنهما بلديّان متعاصران، فهما من الكوفة، وأيضا فقد ثبت سماعه منه في عدة أحاديث[72]، جميعها من رواية سفيان ابن عيينة عنه.

أما مسلم فهو في ذلك تبع للإمام البخاري، قال أبو أحمد الحاكم: "ومن تأمل كتاب مسلم بن الحجاج في الأسامي والكنى علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القذة بالقذة، حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهل على العاد عدده، وتجلد في نقله حق الجلادة إذ لم ينسبه إلى قائله ورواته وحكاه حكاية مجردة"[73].

---

[67] ابن حجر، فتح الباري، (1: 584).

[68] البخاري، التاريخ الكبير، (7: 28)، وحين ترجم له ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال: "روى عن سعيد بن جبير"، الجرح والتعديل، (6: 390)، فكأنه لا يثبت سماعه من سعيد بن جبير.99

[69] مسلم، الكنى والأسماء، (2: 758).

[70] العلائي، جامع التحصيل، (ص241)، العراقي، تحفة التحصيل، (236)، ولم أجد عبارته في العلل ومعرفة الرجال له.

[71] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، (9: 398)، ولم أجد عبارته في الضعفاء الكبير له.

[72] ينظر: مصنف عبدالرزاق، (8: 26) حديث رقم (14160)، تفسير الطبري، (12: 51)، موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي، (2: 348).

[73] الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، أبو أحمد النيسابوري، الأسامي والكنى، تحقيق يوسف بن محمد الدخيل، (ط1، المدينة المنورة، دار الغرباء الأثرية، 1994م)، (2: 274).

والقصد من هذا النقل أن مسلماً لم يقل ذلك في حق عمار الدهني عن بحث وتحقيق إنما تبع بذلك البخاري. وأما رواية عمار الدهني عن سعيد بن جبير بصيغة السماع في أكثر من حديث، وجميعها من رواية سفيان ابن عيينة عنه كما قدمنا، فقد ذكر أحمد بن حنبل في العلل[74] أن روايته عنه إنما هي من كتاب أُرسل لسفيان من إبراهيم بن عرعرة، وهذا يدل على أن سفيان لم يسمع من سعيد مباشرة.

ومما يشكك في سماعه منه أيضاً أن هذه الأحاديث التي رواها سفيان عن عمار عن سعيد بصيغ دالة على السماع، قد رواها سفيان نفسه وأدخل بينهما -أي بين عمار وسعيد - مسلم البطين[75]، فهذه الأحاديث التي فيها زيادة راو تعد دليلاً على انقطاع السند بين عمار وسعيد، وبالتالي نفي السماع بينهما.

إذن يبقى من أدلة من أثبت السماع بينهما، قول البخاري وحده، ويضاف إليه أن ابن أبي شيبة روى أثراً عن وكيع قال: "حدثنا شعبة، عن عمار صاحب السابري[76]، قال: سمعت سعيد بن جبير يسأل عن السَّلَم في الحيوان؟ فنهى عنه"[77].

وعمار صاحب السابري هو نفسه عمار الدهني، كما نص على ذلك ابن معين[78]، وإسناد الحديث أئمة ثقات.

ثانياً: في مقابل ذلك نجد أن الإمام أحمد والعقيلي ذهبا إلى نفي سماعه منه كما تقدم ذكره عنهما، والنصان المذكوران عنهما لم أجدهما في كتابيهما في الرجال، إنما الموجود عندهما ما روي أن أبا بكر ابن عياش سأل عمار الدهني: سمعت من سعيد بن جبير؟ قال: لا[79]، فلعل مغلطاي والعلائي والعراقي من بعدهم قد فهموا من نقل أحمد والعقيلي لهذا النص أنهما يقولان بعدم سماع عمار من سعيد بن جبير، فذكروه بما فهموا.

ومهما كان ما فهموه، فعندنا نص واضح وصريح فيه إقرار من عمار نفسه بأنه لم يسمع من سعيد شيئاً، والإقرار أهم وسيلة يستعملها النقاد في الكشف عن كثير من مسائل هذا العلم، ومنها مسالة إثبات السماع ونفيه، فالإقرار سيد الأدلة.

---

[74] أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، (433/1).

[75] ينظر: المستدرك للحاكم، (2: 310)، حديث رقم (3116)، التوحيد لابن خزيمة، (1: 248)، والعظمة لأبي الشيخ الأصبهاني، (2: 443-444)، والمختارة للضياء، (10: 310-311)، وغيرها.

[76] أي من يبيع الأثواب السابرية، وهو ضرب من الثِّيَاب الرَّقِيق، الجوهري، الصحاح، (2: 675).

[77] ابن أبي شيبة، المصنف، (11: 234)، حديث رقم (22119).

[78] ابن معين، التاريخ، (رواية الدوري)، (3: 324).

[79] أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، (2: 459)، العقيلي، الضعفاء الكبير، (3: 204)، وفي سؤالات الآجري لأبي داود (ص45) ما نصه: " كانت لأبي بكر بن عياش صولة، مرّ به عمّار الدُّهني، فقال له: تعال هاهنا أنت سمعت من سعيد بن جبير؟ فقال: لا. قال: اذهب بسلام".

قلت: بعد ما تقدم من دراسة وتحليل، فالذي تكمئن إليه النفس عندي أن عماراً لم يسمع من سعيد ابن جبير، وذلك لما يلي:

أولاً: إقراره بأنه لم يسمع منه، والمرء يؤاخذ بإقراره، وهذا وحده كافٍ في المسألة، ولا يقاومه نص البخاري على سماعه من سعيد.

كما يمكننا القول بأنه لا إمكان هنا لإعمال قرينة: أن المثبت للسماع مقدم على النافي، وذلك لتعارضها مع الإقرار المذكور.

ثانياً: أن من يشترط من العلماء ثبوت السماع بين الراويين المتعاصرين للحكم باتصال السند، لا يكتفي بمجرد كونهما من البلد نفسه وأنهما متعاصرين؛ لإثبات السماع، فهذا يكفي لإثبات إمكان اللقاء بينهما لا ثبوته، وما ذُكر في هذا المثال لا يفيد أكثر من إمكان اللقاء بينهما، والله أعلم.

ثالثاً: الأحاديث التي رواها عمار عن سعيد بصيغة سماع، وهي من رواية سفيان بن عيينة عن عمار، فيها علتان اثنتان:

الأولى: تبيّن أن سفيان إنما أخذها من كتاب أُرسل إليه من إبراهيم بن عرعرة، وهذا يضعف الثقة فيها.

الثانية: أن هذه الأحاديث رويت عن سفيان أيضاً، وأدخل بين عمار وسعيد رجلاً في السند، هو مسلم البطين، وهذا يعد عند أهل النقد دليلاً على انقطاع السند بين عمار وسعيد، مما يعني نفي السماع بينهما.

الخاتمة

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

توصل البحث إلى جملة من النتائج، أسردها في النقاط الآتية:

1. تعدد القرائن التي يمكن الاعتماد عليها في ترجيح إثبات السماع أو نفيه وتنوعها، ولا يقتصر الأمر في ذلك على قرينة المثبت مقدم على النافي.
2. تبين لي أن قرينة المثبت مقدم على النافي ليست دقيقة في الاعتماد عليها في هذه المسألة.
3. لكل سماع مختلف فيه نظر خاص به بحسب القرائن التي تحفّه، فقد يستدل بقرينة ما لإثبات سماع راو من شيخه، ويستدل بالقرينة نفسها لنفي سماع راوٍ آخر من شيخه.
4. أكثر الاختلاف في اثبات السماع وقع في طبقة التابعين وسماعهم من الصحابة رضوان الله عليهم.

5. ضرورة إجراء دراسات علمية على الرواة الذين اختلف في إثبات سماعهم من بعض شيوخهم للوصول إلى قول فصل فيهم، ومن ثم الحكم باتصال إسنادهم أو انقطاعه.
6. ليس لإعمال القرائن قاعدة ثابتة، وليس دائما تقدَّم قرينة محددة، بل العمل يدور مع القرينة الأقوى والأثبت، وأرى أن مسألة تقديم القرائن بعضها على بعض عند التعارض حقه أن يفرد بدراسة علمية تفصّل الأمر فيه، يسر الله ذلك.

المصادروالمراجع

أحمد بن حنبل، "العلل ومعرفة الرجال"، تحقيق وصي الله عباس، (ط2، الرياض، دار الخاني، 1422ه).

الآجري، أبو عبيد، "سؤالات الآجري لأبي داود"، تحقيق محمد بن علي الأزهري، (ط1، القاهرة، دار الفاروق، 1431ه).

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، "صحيح البخاري"، تحقيق محمد زهير بن ناصر، (ط1، دار طوق النجاة، مصورة عن السلطانية، 1422ه).

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، "التاريخ الكبير"، طبع بإشراف محمد عبدالمعيد خان، (دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن)

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، "الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة"، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال (ط1، مصر دار الروضة، 1436ه).

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى ابن الضحاك، الترمذي، "الجامع الكبير "سنن الترمذي"، تحقيق بشار عواد معروف، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م).

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، "علل الترمذي الكبير"، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون، (ط1، بيروت، عالم الكتب، 1409ه).

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1407ه).

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، "الجرح والتعديل"، (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1952م)

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، "المراسيل" تحقيق شكرالله قوجاني، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1397ه)،

الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيّع، "معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه"، تحقيق أحمد فارس السلوم، (ط1، بيروت، دار ابن حزم، 1424ه)

الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيّع، "المستدرك على الصحيحين"، تحقيق مقبل الوادعي، (ط1، القاهرة، دار الحرمين، 1417ه)،

الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، أبو أحمد النيسابوري، "الأسامي والكنى"، تحقيق يوسف بن محمد الدخيل، (ط1، المدينة المنورة، دار الغرباء الأثرية، 1994م)،

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، "صحيح ابن حبان"، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1988م)،

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير"، تحقيق حسن بن عباس بن قطب، (ط1، مصر، مؤسسة قرطبة، 1416ه).

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، أخرجه محب الدين الخطيب، (بيروت، دار المعرفة، 1379ه)،

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، "تهذيب التهذيب"، (ط1، الهند، دائرة المعارف النظامية، 1326ه)..

ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، "المحلى بالآثار"، تحقيق أحمد شاكر، (ط1، بيروت، دار الفكر).

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، "كتاب التوحيد"، تحقيق عبدالعزيز الشهوان، (ط5، السعودية، مكتبة الرشد، 1414ه).

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "تاريخ بغداد"، تحقيق بشار عواد معروف، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1422ه)..

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "الكفاية معرفة أصول علم الرواية"، تحقيق ماهر الفحل، (ط1، الدمام، دار ابن الجوزي، 1432ه)،

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، "موضح أوهام الجمع والتفريق"، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، (ط1، بيروت، دار المعرفة، 1407ه).

الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، (ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1409ه).

ابن دقيق العيد، تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي وهب، "الإمام في معرفة أحاديث الأحكام"، تحقيق سعد الحميد، (ط1، دار المحقق، الرياض).

الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، "تاريخ الإسلام" تحقيق بشار عواد، (ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003م)

الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، "معجم الشيوخ الكبير، تحقيق محمد الحبيب، (ط1، الطائف، مكتبة الصديق، 1408ه).

الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، تحقيق زكريا عميرات، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419ه)

الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، "سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، (ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985م)،

ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، "جامع العلوم والحكم"، تحقيق محمد الأحمدي، (ط2، القاهرة، دار السلام، 1424ه).

ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، (ط1، الأردن، مكتبة المنار، 1407ه)،

الرشيد العطار، أبو الحسين يحيى بن علي بن عبدالله، غرر الفوائد المجموعة، تحقيق محمد خرشافي، (ط1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1417ه)،

أبو زرعة الدمشقي، عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله، "التاريخ"، تحقيق شكرالله القوجاني، (ط1، دمشق، مجمع اللغة العربية)

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر، (ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2001م)،
ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، "المصنف، تحقيق محمد عوامة، (ط1، دار القبلة، السعودية، 1427ه).
أبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، "العظمة"، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، (ط1، الرياض، دار العاصمة، 1408ه).
الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، "المصنف"، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، (ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1403ه).
الضياء المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، "الأحاديث المختارة"، تحقيق عبدالملك دهيش، (ط3، بيروت، دار خضر، 1420ه).
الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، "جامع البيان في تأويل القرآن"، تحقيق أحمد شاكر، (ط1 بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420ه).
الطحاوي، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي، "شرح معاني الآثار"، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، (ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1414ه).
ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، (ط1، المغرب، نشر وزارة الأوقاف المغربية، 1387ه).
ابن عبدالهادي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، "تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق"، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، (ط1، الرياض، دار أضواء السلف، 1428ه).
العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، "تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل"، تحقيق عبدالله نوارة، (الرياض، مكتبة الرشد)،
العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، "التبصرة والتذكرة"، تحقيق ماهر الفحل، (ط2، الرياض، دار المنهاج، 1428ه).
ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، "تاريخ دمشق"، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، (ط1، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415ه).
العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد "الضعفاء الكبير"، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، (ط1، بيروت، المكتبة العلمية، 1404ه).
العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي، "جامع التحصيل في أحكام المراسيل"، تحقيق حمدي السلفي، (ط2، بيروت، عالم الكتب، 1986م)
الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، "المعرفة والتاريخ"، تحقيق أكرم ضياء العمري، (ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1401ه).
الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، "الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد"، أبو نصر البخاري الكلاباذي، تحقيق عبد الله الليثي، (ط1، بيروت، دار المعرفة، 1407ه).
ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، "سنن ابن ماجة"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (ط1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، "صحيح مسلم"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).

مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، "الكنى والأسماء"، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، (ط1، السعودية، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1404هـ).

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي، "التاريخ"، (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، (ط1، دمشق، دار المأمون للتراث، (د.ت).

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي، "التاريخ"، (رواية الدوري)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، (ط1، السعودية، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، 1399هـ).

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام البغدادي، "التاريخ"، (رواية ابن محرز) تحقيق محمد القصار، (ط1، دمشق، مجمع اللغة العربية، 1405هـ).

مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، (ط1، مصر، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1422هـ / 2001م).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، "السنن"، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، (ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ).

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، (ط1، بيروت، دار الكتب العلمية).